مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع JALHSS
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences – JALHSS
www.jalhss.com ISSN:2414 – 3383
العدد (16) أيلول - سبتمبر 2017

الدعم الامريكي لفرنسا اثناء الثورة الجزائرية

د. انتصار جاسم سعد
معهد الادارة / الرصافة
بغداد - العراق

الخلاصة

في اثناء الحرب العالمية الثانية، تبين للغربيين إثناء المعارك التي جرت بينهم وبين قوات المحور في الصحراء الليبية، الأهمية الاستراتيجية للصحراء الإفريقية بالنظر لموقعها الجغرافي الممتاز بين المحيط الأطلسي والشرق الأوسط، وبين إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء، فالذي يملك الصحراء يكون بيده مفتاح المغرب العربي من جهة ، وإفريقيا السوداء من جهة أخرى، وبالتالي يملك الباب الجنوبي لأوربا. تبين لنا من خلال هذه الدراسة بان اهتمام فرنسا بالمناطق الجنوبية من الجزائر وخاصة الصحراء الجزائرية كان ولايزال له تأثيرات كبيرة على مدار الاحداث في الجزائر، فمسألة الصحراء الجزائرية لعبت دورا كبيرا في تحديد مستقبل كلا البلدين ومن خلا ل دراسة المخططات و المشاريع الفرنسية يتضح لنا ادراك السلطات الاستعمارية الفرنسية لأهمية الصحراء الجزائرية اقتصاديا.

United States Support for France During the Algerian Revolution

ABSTRACT

During World War II, during the battles between them and the Axis forces in the Libyan desert, the Western Sahara was strategically important because of its excellent geographical position between the Atlantic and the Middle East and between North Africa and Black Africa. And black Africa on the other hand, and thus owns the southern door of Europe. This study shows that France's interest in the southern regions of Algeria, especially the Algerian Sahara, has had great effects throughout the events in Algeria. The question of the Algerian Sahara has played a great role in determining the future of both countries. French colonialism to the importance of the Algerian Sahara economically.

المقدمة

خلال الحرب العالمية الثانية، تبين للغربيين إثناء المعارك التي جرت بينهم وبين قوات المحور في الصحراء الليبية، الأهمية الاستراتيجية للصحراء الإفريقية بالنظر لموقعها الجغرافي الممتاز بين المحيط الأطلسي والشرق الأوسط، وبين إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء، فالذي يملك الصحراء يكون بيده مفتاح المغرب العربي من جهة وإفريقيا السوداء من جهة أخرى، وبالتالي يملك الباب الجنوبي لأوربا (1).

هذه الأهمية الإستراتيجية المتولدة من الواقع الجغرافي تضاعفت بعد الاكتشافات الحربية التي تمت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها بقليل ، ألان هذه الاكتشافات تجعل في إمكان الاتحاد السوفيتي إن يحطم مصانع أوربا الغربية ومخازنها العسكرية بسهولة، نظرا لتجمعها في مساحات ضيقة ومراكز أهلة بالسكان ، وعدم انتشارها في فضاء واسعة تجعلها- أو بعضها- في مأمن من الغارات المستمرة ، وهنا وجدت أوربا الغربية أنها – في حالة قيام حرب- تكون في حصار خانق، المحيط الأطلسي من ورائها يفصل بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بكيفية المجال معها للتفكير في استعمال إلفضاءات الأمريكية .والاتحاد السوفيتي إمامها يتمتع بكل إمكانيات الحرب الحديثة ومتطلباتها الجغرافية والاستراتيجية، فلم يبق إلا الشمال الإفريقي وامتداداته الصحراوية (2)

وهكذا وجدت دول أوربا الغربية أنها في قبضة إفريقيا ، وان استقلال الأقطار الإفريقية يعني استكمال حلقات الحصار الخانق عليها ، هذا الخوف من استقلال الأقطار الإفريقية ازدادت نسبته بعد انهيار مراكز الاستعمار الغربي في أسيا فانتصار ماو تسي تونغ في الصين ، وبوادر الانتصار الفيتنامي في الهند-الصينية ،وحركات التحرر الأسيوية الأخرى مهدت لعهد جديد في باندونغ (3) جعلت الغرب ييأس من استعمال الفضاءات الأسيوية في حرب قادمة ضد المعسكر الاشتراكي . وبذلك انحصر اهتمام الدول الغربية في إفريقيا باعتبارها الملجأ الوحيد الذي تستطيع إن تحصن فيه دول أوربا في حالة قيام حرب ، وعلى هذا الأساس أصبحت إفريقيا في نظر الغرب ، ضرورة حيوية لا يستطيع الاستغناء عنها، لكن الغرب أدرك من جهة أخرى إن تيار التحرر والاستقلال لا يمكن صده عن دول إفريقيا إلى الأبد (4).

قامت الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا بالتفكير بنوع جديد من الاستعمار والاستغلال السياسي، ويحتفظ في نفس الوقت بالمصالح الأساسية الاقتصادية والعسكرية . لذا فإنها اتجهت من الاستعمار الحديث إلى فرنسة الصحراء ، إلا إن تطور الحركة التحررية في إفريقيا ووعي الشعوب الإفريقية لحقيقة الاستعمار الحديث ، والتي تعد ثورة الجزائر إلتحرريه مثلها الأعلى . كل هذا جعل الاستعمار الغربي ليطمئن إلى مستقبل وجوده في إفريقيا ، خصوصا مع وجود ثورة مثل الثورة الجزائرية في عمقها وشمولها، وهنا وجد الاستعمار الفرنسي انه إمام طريقين لضمان بقائه في إفريقيا :

الأول : العمل على إجهاض الثورة الجزائرية ، وصرفها عن اتجاهها الأصلي واستعمال كل وسائل الضغط العسكري والسياسي والاقتصادي، حتى تتحول إلى قوة سياسية مهادنة للاستعمار ومتواطئة معه وهذا ما تسميه الدول الاستعمارية ، الاعتدال والتفهم والنضج والصلاحيات لمؤهلات ومسؤوليات الدولة، وهنا تتوقف الجزائر عن إن تكون مثالا سيئا لتحتذي به الدول الإفريقية في الثورة على الاستعمار ، وتصبح مثالا طيبا، يحتج به الاستعمار في صفقاته مع الأفارقة .

الثاني : اقتطاع الصحراء الجزائرية وإعلانها أرضا فرنسية أو تخضع لسيادة مشتركة فرنسية جزائرية ، حتى يكون الاستعمار الفرنسي هو المتصرف المباشر. وبذلك تفقد الجزائر والدول الإفريقية نهائيا حق المطالبة بالصحراء ، وقد أثبتت التجارب الماضية للاستعمار الفرنسي مع الجزائريين بان الطريق الأول غير ممكن فانصرف إلى تحقيق الطريق الثاني (5).

المبحث الأول

التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية

إن ضم القسم الأكبر من القارة الإفريقية بصفة عامة والصحراء الكبرى بصفة خاصة ، يدخل في إطار المرحلة الاستعمارية القاضية باقتسام القارة الإفريقية بين القوى العظمى ، ولذلك عرفت هذه المناطق الإفريقية توافد عدد من الرحالة والمستكشفين الأوربيين كان هدفهم الأساسي التعرف على كل ما يتعلق بالصحراء الكبرى والمناطق الواقعة في جنوبها (6).

بعد الحرب العالمية الثانية وضع مخططو الاستعمار الفرنسي برنامجا لإقامة قواعد عسكرية واقتصادية في إفريقيا تحمي ظهر أوربا الغربية من جهة الجنوب ، وتمثل في الوقت نفسه مكانا مضمونا تهرب إليه أوربا مخلفات مصانعها الحربية وإمكانيتها العسكرية وتتخذها قاعدة للهجوم على الشيوعية ، نظرا إلى إن أوربا لاستصلح إن تكون ميدانا للحرب الحديثة لازدحامها بالسكان وعدم وجود فضاء واسعة فيها .

وهذه المناطق أطلق عليها اسم (Z . O . I .A) " مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي " التي اختيرت لها المناطق التالية :

1. منطقة كولمب بيشار ، قرب الحدود المغربية وقد وضع لها مخطط ، هذه القاعدة على أساس إن يشمل قسما من التراب المغربي .
2. منطقة الكويف وجبل العنق ، التي نص تصميمها على إدماج قسم من التراب التونسي .
3. منطقة في غينيا .
4. منطقة في مدغشقر .

والعنوان الرئيسي الذي أخذت وراءه فرنسا هذه القواعد ،لمخادعة للأفارقة هو " تطوير الصناعات في البلدان الإفريقية " ولكن الحقيقة هي إن هذه المناطق تهدف إلى أسس ثابتة لصناعات حربية حديثة تكون القارة هي حجرها الأساس مثل: صناعة الأسلحة والمتفجرات التقليدية والصواريخ الحربية على اختلاف أنواعها، وكل ما يحتاجه جيش يريد إن يجمع كل الإمكانيات التي تضمن الدفاع بوجه الزحف الشيوعي (7).

ويؤكد الطابع العسكري لهذه المناطق الأربعة على طابعها الاقتصادي، إنشاء "المكتب الإفريقي للدراسات والإشغال الصناعية العسكرية" الذي هو مرتبط "مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي" وهذا المكتب ينص قانونه الأساسي تدخل الجيش الفرنسي في بناء ومراقبة كل المراكز التي تبنى في هذه المناطق (8).

عملت فرنسا من خلال استراتيجيتها تجاه الجزائر لإبقائها تحت سيطرتها في ظل مجال نفوذها بطرق شتى وبكل الوسائل ، أي من استعمار مباشر تقليدي، إلى فرض هيمنتها عليها بطريقة غير مباشرة ، لأنها رأت في الجزائر منطقة ذات عمق استراتيجي بالنسبة للمسائل الأوربية عامة والفرنسية خاصة ، حيث وجدت في أراضيها الصحراوية الشائعة والخالية من العمران وما اسماها الجنرال ديغول " بحر الرمال الشاسع" حقولا لإجراء تجاربها الذرية الخاصة ببرنامج الدولة الفرنسية لبناء قوتها النووية المستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية، وزيادة على ذلك ما تحتويه الصحراء من ثروات تتمثل في النفط والغاز ، مما أعطى للجزائر أهمية جيواستراتيجية في إفريقيا باعتبارها بابا مفتوحا نحو إفريقيا السوداء ، وممرا أمنا لها من ناحية العمق الاستراتيجي في إفريقيا والاستقرار في البحر المتوسط والذي من خلاله تحاول فرنسا التوسع في سياستها وهذا مما دفعها لإعطاء الجزائر القسط الأكبر من الأهمية في إستراتيجيتها الجديدة في شمال إفريقيا وجنوبها (9) .

القي الجنرال ديكول في يوم 14 أيلول سنة 1959. خطابا جاء فيه " ... باسم الجمهورية ونظرا لسلطة التي خولها لي الدستور في استشارة المواطنين فاني أتعهد إن بقيت حيا ، واستجاب لي الوطن إن اطلب إلى الجزائر يين في ولاياتهم الاثنتي عشر إن يعبروا كما يريدونه ، كما اطلب من الفرنسيين إن يصفقوا على ذلك الاختيار " من الملاحظ لهذا الخطاب انه اعتراف رسمي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، إلا إن هذا الاعتراف يحمل بين ثناياه مؤامرة ، فهو يركز على اثنتي عشر ولاية ويستثني ولايتين هما "الساورة والواحات " لهذا فالخطاب يندرج في إطار السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ، لنطرح السواحل التالي ، ماهي أهداف فرنسا من هذه السياسة ؟ (10)

أهداف فرنسا من سياسة فصل الصحراء

1.الأهداف الاقتصادية .

اتضحت هذه الأهداف جليا بعد اكتشاف المواد الأولية التي يزخر بها باطن ارض الصحراء ، ويمكننا إن نتعرف على هذه الأهداف من خلال ما أورده احد الكتاب الفرنسيين وهو " بيير كورنييه "في كتابه " الصحاري ارض الغد "الذي يؤكد : " ... إن الصحراء الأمل المرتقب لإنقاذ الإمبراطورية الفرنسية من الانهيار ، لكونها ارض تزخر بثروات باطنية من خامات صناعية كثيرة كالفحم وغيرها من المعادن في كولمب بشار وتندوف ... ولكن الثروة الرئيسية في الصحراء تتمثل في مادتي النفط والغاز بعد اكتشافهما في حاسي مسعود وحاسي رملة وغيرها من المناطق الغنية بالنفط والغاز ، هذا الاكتشاف الذي سال لعاب شارل ديغول وجعله يزور الجنوب في آذار سنة 1957. حيث اثني على العمال الفرنسيين هناك واعتبر هذا الانجاز يمكن إن يغير مستقبل فرنسا، وكذلك أكد في مذكراته "... إن بوسعنا البقاء في الصحراء مهما حصل للحفاظ على أوضاع أبار النفط التي استخرجناها"(11)

2 .الأهداف الاستراتيجية والعسكرية .

تتضح هذه الأهداف من خلال ما اورده كورنييه في كتابه ، إذ يقول "... إن للصحاري أهمية استراتيجية فهي تعوض القارة الأوربية عما يعوزها من كفاية استراتيجية كما أنها يمكن إن تكون مقرا للقوات الاحتياطية ، والقواعد الجوية وسائر الخدمات أتي تكون في خدمة القوات العاملة ، إضافة إلى إمكانية استخدامها في التجارب العسكرية والنووية ، وزيادة على كونها معدة لتؤدي دورا كبيرا في مستقبل التضامن بالقارة الإفريقية ونقطة اتصال بين مجموعة من الدول الإفريقية . إذا فان فكرة فصل الصحراء تهدف عسكريا إلى الحفاظ على المراكز العسكرية التي نشأتها فرنسا في الصحراء لإجراء التجارب المختلفة سواء العسكرية او النووية (12)

3.الأهداف السياسية .

جاءت فرنسا بمناورة جديدة مفادها إن الصحراء بحر داخلي تشارك فيه جميع الدول المجاورة ، محاولة بذلك تدويل القضية الجزائرية كما أنها بذرت بذور الخلاف حول الحدود مستقبلا ، وقد اعتبرت إن الاحتفاظ بالصحراء سوف يعزز مركز فرنسا في القضاء على حركات التحرر في القارة الإفريقية، وستغري ثروات الصحراء الباطنية رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الأوربية منها والأمريكية ، مما يشد أزر الإمبراطورية الفرنسية ويقوي وضعها المالي والعسكري والسياسي والذي يتعثر عليها بدونها ان تواصل حربها مع الجزائر(13) .

المبحث الثاني

الصحراء الجزائرية والثروات المعدنية

ازداد اهتمام فرنسا بالجزائر مع استمرار حرب التحرير الوطنية في الجزائر، وقام عدد كبير من الباحثين والدارسين ، خصوصا من الاتجاهات اليمينية في فرنسا ، بتقديم دراسات تدل على أهمية الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا، فاستعرضوا قيمة الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية في الجزائر. وشرحوا إن فقدان الجزائر سيصيب الاقتصاد الفرنسي بالانهيار، ويجعل فرنسا في المرتبة الثالثة أو الرابعة تعتمد على غيرها في المواد الخام، وفي التسويق بدرجة كبيرة. ومع ازدياد هذا الاتجاه أخذت الحكومة الفرنسية تشجع المسرحين من القوات العسكرية على البقاء في الجزائر وتدعيم سلطاتها الاستعمارية هناك (14)

كما أخذت تشجع الشركات الفرنسية على القيام بدراسة الإمكانيات الاقتصادية في الجزائر وفي الصحراء الكبرى، والتنقيب عن المعادن والنفط والغاز فيها. وأخذت فرنسا من جهة ثالثة تتزعم حركة السوق الأوربية المشتركة، وتحاول بكل وسائلها الاستعمارية إدخال إمبراطوريتها الإفريقية ومنها الجزائر داخل هذه المنظمة الاقتصادية الإقليمية (15)

إما عن تشجيع حركة الاستيطان فإنها لم تعط نتيجة ملموسة، إذ إن معظم الفرنسيين اعرضوا عن الإقامة في الجزائر والتي تحارب من اجل استقلالها، بل إن عددا كبيرا من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر قد اضطروا إلى الخروج منها إلى فرنسا والى دول أمريكا اللاتينية والى كندا ، وهكذا ظهر فشل هذه المحاولة الفرنسية التي هدفت إلى توطيد إقدام الحكم الفرنسي وتمكين الأوربي من استغلال موارد الجزائر في الصحراء الكبرى (16)

ولكن تشجيع السلطات الفرنسية لعمليات البحث والتنقيب عن المعادن والنفط ، أعطت نتائج مباشرة أثرت بالتالي في أهمية الجزائر من الناحية الاقتصادية الدولية، وأعانت حكومة باريس على الارتكاز إليها لإظهار أهمية المعركة التي تخوضها إمام حرب التحرير، وتحاول الضغط على دافعي الضرائب وعلى الشباب الفرنسي لمواصلة تضحياتهم في سبيل سياستها الاستعمارية، ذلك لان شركات التنقيب وجدت النفط في أماكن مختلفة من الجزائر وجدته في حاسي مسعود وحاسي رمل وفي عجيلة ، كما وجدت حقولا للغاز في منطقة عين صالح، وأخذت الحكومة الفرنسية تتبجح بان مشكلة الجزائر ليست مشكلة اقتصادية وإنسانية، وادعت أنها قد بذلت جهود كبيرة ومضنية في ميادين البحث والتنقيب، وشرحت إن شعب الجزائر يزداد في تعداده بسرعة وانه يحتاج إلى الأخذ بيده لمساعدته في استغلال موارده الطبيعية ، وفي ضمان مستقبل اكبر لأبنائه، ونشرت فرنسا هذه الادعاءات في المحافل الدولية وإمام الرأي العام العالمي وفي هيئة الأمم المتحدة (17).

إما في فرنسا نفسها فقد انتشرت الدعاية بان خسارة الجزائر تعني التخلي عن ثروة الصحراء، وصرح الوزراء الفرنسيون بان إنتاج النفط سيصل في عام 1960. إلى سد نصف حاجة فرنسا منه ، وحددوا هذا الإنتاج السنوي بأربعة عشر مليون طن في عام 1960، وخمسة وعشرين مليون من الأطنان في عام 1962، وهكذا أصبحت صحراء الجزائر وما تحتوي عليه من ثروات من أفضل المواضيع التي يتناولها الفرنسيون في دعايتهم وفي تبرير مواصلتهم للحرب وفي إيهام الشعب الفرنسي بان مستقبل بلاده الاقتصادي قد أصبح مرتبطا بمستقبل الصحراء ومستقبل الجزائر، وأثارت عمليات التنقيب عن النفط حماس بعض الفرنسيين للحرب، وأوهمت بعض رجال الإعمال بان مصلحتهم تتلخص في استمرار المجهودات الحربية الفرنسية في هذا البلد (18).

لقد نجحت هذه الحملة الدعائية الحكومية إلى درجة كبيرة ، في الوقت الذي وقعت الحكومة الفرنسية فيه تحت تأثير العناصر اليمينية والاستعمارية المتطرفة وكبار رجال الإعمال وأصحاب رؤوس الأموال ، وزاد حماس الفرنسيين في فرنسا لمواصلة الحرب، وارتفعت أسهم النفط رغم إن تقرير الخبراء لكمية النفط في الصحراء الجزائرية جاء معتدلا ومتنافيا مع المبالغة التي قدم بها رجال الحكومة الفرنسية هذا الموضوع إلى الرأي العام، والظاهر إن الحكومة الفرنسية قد رددت دعايتها عن نفط الجزائر، وثروات الصحراء إلى درجة إن أقنعت نفسها بهذه المبالغة ، وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من جهة أخرى من تمكن انتزاع الجزائريين لاستقلالهم .

أخذت فرنسا ترسم للمستقبل، وقسمت الجزائر إلى منطقتين متميزتين :

- المنطقة الأولى : تقع في الشمال وتمتد إلى مسافة مائتي ميل من الساحل بين جبال الأطلس والبحر المتوسط وتحتفظ باسم الجزائر .
- المنطقة الثانية : هي إقليم الجزائر مع واحات الجنوب والصحراء وضمها إلى بقية المناطق الصحراوية التي تديرها من موريتانيا وفي شمال السودان الغربي وفي منطقة تشاد وأسمتها باسم " المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء "، وأخذت فرنسا ترتب الأمر حتى لأتفقد المنطقة الساحلية من الجزائر ، بينما قررت لاحتفاظ بالمنطقة الداخلية وكنها ملك لها، وحتى المنطقة الساحلية فقد أخذت الحكومة الفرنسية في إعداد مشاريع لتقسيمها إن اقتضت الضرورة في أماكن يكثر فيها المستوطنون، وأخرى يكثر فيها اليهود ، والثالثة شبه جرداء يمكن للعرب إذا ما تشبثوا باستقلالهم إن يعلنوها دولة لهم (19)

درست هذه المشاريع على أنها مشاريع اجتماعية لحل مشاكل السكان، ولكنها كانت في حقيقة الأمر مشاريع سياسية واضحة، وتستند إلى أسس اقتصادية لا يمكن التغاضي عنها . ومع ازدياد شعور فرنسا بالضعف إمام هجمات قوات جيش التحرير الوطني ، ازداد تشبثها بفرنسة الجزائر وبفرنسة الصحراء وبضرورة الاعتراف بسلطاتها المطلقة عليها . ظهر هذا في فرضها لشروط خاصة على شركات التنقيب التي تعمل في الصحراء ، ورغم اشتراك رؤوس أموال غربية أخرى في هذه العمليات، وكان هذا تشبث من فرنسا بفرنسة الجزائر والصحراء، أكثر من تشبثها بهذه الصفة ولشخصية فرنسا نفسها (20)

يوجد في الصحراء الجزائرية أهم منجم للنحاس في المغرب العربي وهو منجم فجوجت الذي تقدر فيه كمية النحاس بحوالي (500) إلف طن ، كما توجد فيها معادن القصدير والزنك والرصاص واكتشف معدن اليورانيوم في جبال الهوقار وهو المعدن الذي يحتل أهمية إستراتيجية بالغة، ولكن كل هذه المناجم لأتعد شيئا يذكر إذا قيست بما يزخر به باطن الصحراء من بحار أرضية تجري بالذهب الأسود (النفط) ، إن الخبراء الفرنسيين يقدرون بان إنتاج النفط سيبلغ في عام1965، (35) مليون طن على الأقل ، ويأتي بإرباح خالصة تتجاوز (100) مليار في العام (21).

إما فيما يخص النفط حيث اكتشفت منابع نفطية عديدة في الصحراء الجزائرية ، أهمها :

- منطقة حاسي مسعود : قرب ورقلة ويقدر احتياطي النفط فيها يقدر ألاف الأطنان التي يستخرج منها عشرة ملايين طن من النفط سنويا على الأقل .
- منطقة الغاسي : التي تقع جنوب حاسي مسعود وقد بدا إنتاج النفط فيها ويبلغ احتياطيها من النفط نفس احتياطي حاسي مسعود .
- منطقة اوهانت : وهي أيضا منطقة غنية جدا بالنفط .
- منطقة برج تيلي : وهي تقع شمال الاغواط ، وهي تساوي في الأهمية النفطية منطقة ايجلي نفسها .

وإذا كانت ثروة النفط تجعل الجزائر من أهم البلدان المصدرة للنفط ، فانثروة الصحراء الجزائرية بالغاز الطبيعي تفوق ثروتها النفطية إضعافا مضاعفة بحيث يمكن القول " إن ثروة الصحراء الحقيقة ليست بالنفط بل هي بالغاز الطبيعي"، واهم حقول الغاز في الصحراء هي :

- منطقة حاسي رمل : والتي تعتبر اغني واهم منطقة للغاز الطبيعي في العالم، إن هذا الحقل الذي يحتل المرتبة العالمية الأولى، يمتد في مساحة تبلغ (2200) كيلو متر مكعب ، ويمكن إن يصل الإنتاج السنوي فيه (25)مليار متر مكعب في العام ، إلى جانب هذا يمكن إنتاج (90) مليون طن من الكازولين .
- منطقة جبل برقة : وتأتي بأهمية بعد حاسي مسعود بالقرب من عين صالح، كما اكتشفت حقل أخرى للغاز الطبيعي في نواحي "قارة عزالماشي " وفي بوصير وتيتي ... الخ،(22).

لذلك نرى الشركات الفرنسية والغربية تتسابق نحو الصحراء الجزائرية للبحث عن الثروات الهائلة المخفية في رمال الصحراء ، إن فرنسا لم تستطيع إن تستثمر هذه الثروات فاستنجدت بالشركات الغربية الكبرى مثل شركة شال الهولندية والشركة البريطانية واهم هذه الشركات الغربية هي شركة " اسو ستندار" الأمريكية التي يملكها روكفلر الأمريكي . لم تكن فرنسا ترمي من وراء إشراك حلفاءها الغربيين في استثمار خيرات الصحراء الجزائرية إلى غرض اقتصادي فقط ، بل كان وراء هذا هدف سياسي هو ضمان تأييد المعسكر الغربي لسياستها الاستعمارية في الجزائر (23).

أثبتت التقارير التي رفعت للحكومة الفرنسية إن نوع النفط الموجود في الجزائر ممتاز، لقلة كثافته وقلة احتوائه على مركبات الكبريت ، ثم ظهر إن احتياطي الجزائر منه يزيد على (100) مليون طن ، لكن المشكلة زاد تعقدها إمام الحكومة الفرنسية ، خاصة بالنسبة لاستخراج هذه المادة من وسط الصحراء ونقلها منها حتى ساحل البحر المتوسط ، فقد استلزم الأمر إنشاء خط أنابيب في جزء من هذه المسافة الطويلة التي تبلغ حوالي (430) ميلا بين المناطق النفطية غير الأهلة بالسكان وبين الشاطئ ، مارة في مناطق غير أمنة ويمكن بسهولة مهاجمتها ، خاصة وان نشاط جيش التحرير الوطني كان يزداد كل يوم ، فاضطرت فرنسا إلى إنشاء خط من الأنابيب الصغيرة التي يبلغ اتساعها (6) بوصات بين حاسي مسعود وتوجرت وبسكرة ، ثم رتبت بعد ذلك الحكومة الفرنسية أمر نقل النفط من بسكرة بالسكة الحديدية حتى ميناء سكيكدة على البحر المتوسط ، أي لمسافة (160) ميلا أخرى ، وأخذت الحكومة الفرنسية كل الاحتياطات لحماية هذه الأنابيب من هجمات قوات جيش التحرير، فأخذت الطائرات والدوريات المصفحة في حراسة أنابيب النفط ، ونشأت خطوطا من الأسلاك الكهربائية على طول خط السكة الحديدية ، وحصنت المحطات وأصدرت أوامرها بعدم سير قطارات النفط إلا نهارا وفي حراسة قوة جوية كافية . ووصلت أول كميات من النفط الجزائري إلى شواطئ البحر المتوسط يوم 28- كانون الثاني سنة 1958. (24).

اتخذ المجاهدون الجزائريون من خط الأنابيب ومن السكة الحديدية هدفا لهجومهم في إنحاء كثيرة منه ، وتمكنوا من نسف السكة الحديدية مرات عديدة وفي أمكنة مختلفة منها . واستمر المجاهدون يهاجمون هذا المشروع بكل مالهم من قوة ، ورغم تفنن الفرنسيين في الدفاع عنه. وسرعان ما ظهر إن حرب التحرير الجزائرية قد امتدت إلى كل المناطق الجنوبية من الجزائر ، فأخذت شركات التنقيب تطالب السلطات الفرنسية بتزويدهم بالأسلحة وإرسال وحدات عسكرية للدفاع عنهم (25).

خشيت الحكومة الفرنسية من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية المفاجئ بنفط الصحراء الجزائرية ومن احتمال قيام الولايات المتحدة مساعدة الثوار الجزائريين للحفاظ على نفط الصحراء ومقاومة الفرنسيين فيها سعيا وراء نفط الجزائر. فأخذت في إغراء الأمريكيين وغيرهم من رجال الإعمال الأجانب لطلب تراخيص منها للتنقيب في الصحراء، وكانت فرنسا تتشبث في هذا بحرفية وشكلية سيادتها المزعومة على الصحراء . وتسعى من ورائها إلى ضمان بقاء الأمريكيين بعيدين عن الجزائر ، وزار الكثير من المسئولين الفرنسيين الولايات المتحدة الأمريكية ومنها زيارة رئيس الوزراء الفرنسي منديس فرانس والحاجات الفرنسيين عموما وتباكيهم لديهم بدعوة التضامن الاطلسي ، وان الجزائر بل وشمال إفريقيا كله جهة معرضة للخطر الشيوعي .

وان هذا الخطر هو خطر على الحلف الاطلسي كله ،وحيث ان الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، فالمساس بالجزائر يعني المساس بفرنسا نفسها ،ولابد للولايات المتحدة الامريكية من ان تتضامن مع فرنسا في الدفاع عن

الجزائر خاصة، وبلدان شمال إفريقيا عموما، والتي هي الجناح الجنوبي للحلف الاطلسي في البحر المتوسط ، ومن جهة اخرى حاولوا جذب اهتمام شركات النفط الأمريكية إلى الصحراء (26).

سنت الحكومة الفرنسية تشريعا لتنظيم إشراك الشركات الأجنبية في عمليات الاستغلال ، ولكن هذه اللوائح والتشريعات نصت على ضرورة تكوين اتحادات بين أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال الفرنسية ، وعلى إن إلا يتجاوز رأس المال الأجنبي (50) % من رأس مال المشروع . حاولت فرنسا بذلك إن تسرع في تقوية مركزها المالي في الجزائر ، والى ضمان اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر أرضا فرنسية ، خصوصا وان في استطاعت فرنسا تزويد دول غرب أوربا وحلف شمال الأطلسي بنفط الجزائر . ولكن الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر وخاصة الشركات النفطية الامريكية طالبت بالحصول على (51) % من الأسهم ، ولم يخف عنها تهديد جيش التحرير الوطني الجزائري لكل حركة استغلال تقوم بها الشركات العاملة في بلادهم ودون موافقة أهلها ، خصوصا إذا كانت هذه الحركة تسعى إلى توطيد إقدام المستثمرين الأجانب في البلاد (27)

استهدفت فرنسا الاستعمارية فصل اكبر جزء من التراب الجزائري كنتيجة

مباشرة للمسار الذي عرفته الثورة بعد 1956 ولتفصيل هذا الامر استصدرت برانامجا اقتصاديا استغلالا للثروات الاقتصادية ، الى جانب سلسلة من التدابير السياسية والادارية والعسكرية سعيا منها الى ابقائها خارج دائرة المد الثوري تمهيدا لما سيسفر عنه مستقبل الثورة الجزائرية (28).

المبحث الثالث

مسؤولية الحلف الأطلسي في استمرار الحرب

" لولا إغانة الحلف الأطلسي لفرنسا لانتهت الحرب الجزائرية منذ عام 1957." هذه المقولة التي قالها الرئيس فرحات عباس إثناء زيارته للصين ، يلخص ابلغ تلخيص مسؤولية دول الحلف الأطلسي في حرب الجزائر.

إن حكومات دول الحلف الأطلسي تتحمل مسؤولية كبرى في إبادة الشعب الجزائري ، وخاصة الولايات المنجدة الامريكية فلولا مساعداتها الهامة في الميادين العسكرية والمالية والدبلوماسية لما استطاعت فرنسا إن تواصل حربها الاستعمارية في الجزائر (29)

على الصعيد العسكري :

لقد أعطى الحلف الأطلسي الأولوية لفرنسا منذ عام 1955 . في تسليم الطائرات الحربية إلى فرنسا من طراز "سيكورسكي" قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إمكانيات عسكرية كبيرة إلى فرنسا لتحقيق أهدافها، ففي إطار حلف الشمال الأطلسي سمحت لفرنسا بسحب جيوشها التابعة للحلف وسوقها لحرب الجزائر، وتوالى بعد ذلك تسلم الطائرات الحربية إلى فرنسا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي أمدتها (50) طائرة عمودية ذات محرك مزدوج وهي تحمل رقم H21 في آذار من قوات البحرية الأمريكية التي تسلمت دفعتها الأولى عام 1956. وزودت فرنسا(25) طائرة ثقيلة في آذار عام (1957).

وكان معها عدد كبير من طائرات الاستكشاف من طراز (28) حيث بلغ إجمالي ثمن الأسلحة التي حصلت عليها فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية للعام (1957-1958) (500) مليون دولار(30).

ففي عام 1958 حدث تطور خطير على الساحة التونسية عندما قامت الطائرات الفرنسية الأمريكية الصنع ، بغارة جوية على قرية " ساقية سيدي يوسف" التونسية والتي راح ضحيتها المئات من الأطفال والنساء والشيوخ والذي حدا بالسيد دوغلاص ديلون السفير الأمريكي السابق في باريس ومساعد كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية الامريكية يصرح " بان ضرب قرية "ساقية سيدي يوسف" من الصعب تبريره ، معللا بان الأسلحة التي استخدمها الجيش الفرنسي في هذا القصف بعضها كان من العتاد الأمريكي الذي زودتها به الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها عضوا في الحلف الأطلسي (31)

وفي عام 1959 استلمت فرنسا من الولايات المتحدة الامريكية اكثر من (26) طائرة عمودية وعدد غير محدود من الطائرات الحربية نوع (T28) كما سلمت إلى فرنسا (60) طائرة من طراز (B28) في عام 1960. ونتيجة لتصاعد ضربات الثوار الجزائريين طلبت فرنسا من الولايات المتحدة طائرات إضافية بلغت (96) طائرة لمواجهة الظروف الحربية التي بدأت تتصاعد في الجزائر ، وإمام هذا التصاعد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إمكانيات الأسطول السادس الرادارية في خدمة الحكومة الفرنسية في الجزائر، وأخذت فرنسا تقوم بحجز السفن في عرض البحر المتوسط لمنع وصول الإمدادات الاقتصادية للجزائر، خارقتا القانون الدولي للبحار، فان الذي يمكنها من هذه العمليات هي الأجهزة الجوية والبحرية الأمريكية ، وأجهزة الرادار التي يمنحها الأسطول الأمريكي السادس لفرنسا ، وهكذا تتوالى الإمدادات العسكرية المختلفة لفرنسا لاستمرار حربها الوحشية ضد أبناء الجزائر، فقد سلمت إليها الولايات المتحدة الأمريكية سفينتين كبيرتين من طراز حاملات الطائرات الثقيلة الحمولة لاستعمالها في حرب الجزائر (32)

- على الصعيد المالي :

بلغ نفاذ العملة الأجنبية في فرنسا خلال النصف الثاني من عام1957. درجة جعلت الاختصاصين الماليين يتوقعون إيقاف توريد المواد الأولية في الشهور الأولى من عام 1958. وانتشار البطالة في فرنسا إلى درجة كبيرة ، إذ إن فرنسا تستورد من الخارج معظم المواد الأولية الضرورية لصناعتها وتدفع ثمنها بالعملة الأجنبية ، وبسبب مواصلتها لحروبها الاستعمارية منذ (12) عام تضطرها إلى استهلاك العتاد الحربي الذي تصنعه في مصانعها والذي تستورده من الخارج ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي عام 1956. دفعت فرنسا (100) مليون دولار تسديدا لما استوردته من العتاد الحربي من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي عام 1957. بلغت ديونها مما اشترته من الولايات المتحدة من العتاد (100) مليون دولار أخرى ، تضاف إليها قيمة المواد التي استوردتها في نفس العام (33)

وهكذا اضطرت الحكومة الفرنسية في أوائل شهر أب عام 1957. إلى إنفاق ثلث دخل البنك الفرنسي من الذهب ، وفي شهر أيلول أنفقت البقية من هذا الدخل وبهذه الكيفية استنفذت فرنسا جميع ما كان لديها من عملة أجنبية من الذهب ومن الدولارات التي مدتها بها الإعانة الأمريكية ، فأصبحت فرنسا مشرفة على الإفلاس المالي ، وقد نصح الاقتصاديون الفرنسيون في تخفيض ساعات العمل وحتى عدد العمال في مصانع النفط والنسيج والصناعات المتفرعة منها ، وبناء على هذا فان مبدأ قبول إعانة أمريكية لفرنسا قدرها (460) مليون دولار هو بمثابة إنقاذ لفرنسا من الإفلاس (34)

إن الذي أوقع فرنسا في هذه الأزمة المالية الخانقة هو إصرارها على مواصلة سياستها الاستعمارية العدوانية تجاه الشعوب الأخرى عامة والجزائر بصورة خاصة، إن النفقات العسكرية بلغت في السجلات وجاوزت ذلك في الواقع نسبة (33) % من الميزانية العامة ، وأسباب هذا العجز الفرنسي إضافة لذلك لان ثلث النفقات تستهلك من دون إنتاج شان النفقات الحربية.

هذه الإعانة الأجنبية هي مساهمة في تمويل الحرب الاستعمارية ضد الجزائر ، وبما إن هذه الحرب تكلف الخزينة الفرنسية نفقات قدرها (700) مليار من الفرنكات سنويا ، فالمنتظر من الإعانة الأمريكية التي تطلبها الحكومة الفرنسية من واشنطن هي إن تسدد ثلث نفقاتها الحربية (35)

إن الوفد الذي بعثته حكومة فليكس غايار إلى واشنطن للتفاوض على الإعانة المالية لفرنسا ، والذي يرأسه جان موني يطاب قرضا يساوي (65) مليون دولار ، وهو يتمنى إن يحصل على (400) مليون دولار على الأقل ، وهو المبلغ اللازم للقضاء على ديون فرنسا الخارجية والتي انقضى اجل دفعها ، والتفاوض على هذه الإعانة بدا في باريس منذ شهور حيث قدم بيير جاكسن مدير صندوق النقد الدولي ودرس بالتفصيل وقابل وزير المالية الفرنسي الن فيملان ووزير المالية الأمريكي ووزير المالية الالماني ، ووقع الاتفاق على إن تقدم فرنسا طلب الإعانة إلى صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي (36) .

- إما على صعيد الدبلوماسي :

قامت الولايات المتحدة بتأييد موقفها لفرنسا في مجال الإعلام ، وبمناصرتها في هيئة الأمم المتحدة ، وبالضغط على حلفائها في الحلف ليقفوا مع فرنسا في حربها الاستعمارية في الجزائر وعملت كذالك على تخدير وتثبيط عزائم الدول الأخرى تجاه كفاح الشعب الجزائري ، وذلك بإقناعهم بحسن نوايا فر نسأ ونجاح مشاريعها بالنسبة لمستقبل الجزائر ، كما ان تدخلات الولايات المتحدة الامريكية المفضوحة لدى الدول العربية ، ومقابلات وزير خارجيتها جون فوستر دالاس لسفراء وممثلي الدول العربية في امريكا اللاتينية وحثهم على الاستماع لوجهة النظر الفرنسية وبحسن نواياها تجاه الجزائريين ، عندما صرح سفير الولايات المتحدة في باريس "دوغلاس ديلون" في إطار محاضرة ألقاها إمام الصحافة العالمية في باريس ، كما أوردته صحيفة "لوموند "الفرنسية " ان امريكا تؤيد تأييدا مطلقا السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا " (37)

كما القي السفير الامريكي دوغلاص ديلون خطابا طويلا كله تأييد لفرنسا فقال: "... ان السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من قبل الولايات المتحدة الامريكية " وفيما يخص الجزائر بالذات قال: " إننا نساعد وبكل الوسائل فرنسا في حربها مع الجزائر " ففي المجال الدوبلوماسي مثلا : " بمعارضتنا تسجيل قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة " وفي المجال العسكري : " ساعدنا فرنسا بإمدادها بالطائرات العسكرية العمودية وغيرها من التجهيزات والوسائل العسكرية "(38)

وفي المجال السياسي :" ان السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بتأييد الولايات المتحدة الامريكية وخاصة سياستها في الجزائر التي هي أربع ولايات فرنسية ،تكون جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية " وقد علق رئيس الحكومة الفرنسية غي موليه على هذا التأييد المطلق من قبل السفير الامريكي دوغلاس ديلون باسم الولايات المتحدة الامريكية ، فقال بتصريح له لمجلة أمريكية : انه تصرف ممتاز فعلا ، وخاصة النداء من السفير الامريكي إلى الصحافة الامريكية والى الرأي العام الامريكي لتفهم السياسة الفرنسية في الجزائر ومناصرة هذه السياسة ، ولن يتغير شيء في السياسة الامريكية هذه نسبيا الأبعد تولي جون كنيدي رئاسة الولايات المتحدة الامريكية سنة 1960.(39) .

خلاصة القول ان الدعم الامريكي كان منحازا للحليف الفرنسي باستثناء بعض التصريحات التي اثبت الواقع عدم صحتها ، لان الطرف الفرنسي كان في كل مرة يستفيد من الدعم بالقروض والأسلحة ، إلا ان الدعم الدبلوماسي الكامل لفرنسا في المحافل الدولية من خلال الضغط على الحلفاء ، ورغم ذلك وقعت الخلافات بين الحليفين الفرنسي والأمريكي ساهمت في توتر العلاقات من حين لأخر بينهما ، وهذا يرجع إلى الاختلاف في المصالح والتصورات الإستراتيجية.

إلا ان هذا لن يقلل من شأن الدعم الامريكي الذي حظيت به فرنسا والذي يعود للأسباب التالية :

1. تخوف الولايات المتحدة الامريكية من انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة حالة خسارتها للطرف الفرنسي الذي يتمتع بالموقع الاستراتيجي .
2. اعتبار فرنسا حليف قوي وقديم ينتمي للغرب الرأسمالي بالإضافة إلى كونها عضوا فعالا في الحلف الاطلسي .

ظلت الولايات المتحدة الامريكية تعتقد ان بقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية هو الوضع الأمثل ، وذلك من التخوف من الإخطار التي تحملها ثورتها والتي من شأنها ان تمتد لبقية دول المنطقة (40) .

المبحث الرابع

تشبث فرنسا بالصحراء

على الرغم من إقدام فرنسا على فصل الصحراء عن سائر مناطق الجزائر الأخرى في خرائطها لم يلغ حق الجزائريين في وحدة بلادهم ولا أكسب الفرنسيين حقا شرعيا في الصحراء .إلا أنه أظهر بوضوح عزم فرنسا على التشبث ببترول الصحراء الكبرى إذا ما فقدت الجزائر ، من هنا جاء الاندفاع الفرنسي نحو الصحراء الكبرى بحثا عن النفط، ولم تدخر فرنسا في هذا السبيل جهدا أو مالا والسبب في ذلك إن فرنسا نفسها قد حرمتها الطبيعة من موارد توليد الطاقة كالفحم الحجري والزيت والكهرباء إذا ما قيست بدول الأوربية الأخرى، وقد ذكر الجنرال ديغول في مذكراته عن هذا الحرمان قائلا :" إن هذا الحرمان من موارد توليد الطاقة غل ايدي فرنسا في مجاراة الدول الأوربية الأخرى، لاسيما بريطانيا والمانيا إثناء الثورة الصناعية، ومن هنا كان تشبث فرنسا ببترول الصحراء الجزائرية لا يقل عن تشبثها بحكمها للجزائر (41)

وفي 11 نيسان سنة 1957. أعلن ديغول في مؤتمره الصحفي عن استعداده للتخلي عن الجزائر ، ثم نادي بتعزيز الصناعة الفرنسية دون علاقة لها بموضوع الجزائر ، فأنها قد تحتاج إلى إن تخسر حربا اخرى قبل إن تتخلى عما في الصحراء من نفط وغاز طبيعي ، وهذا هو الهدف الأكبر الذي يمتلك تفكير ديغول (42)

إما موقف الحكومة الجزائرية، فقد كان شأنها شأن الفرنسيين لم يدركوا أهمية ثروتهم البترولية إلا بعد انقضاء ثلاث سنين على اعلان الثورة ،أعلنت جبهة التحرير في تشرين الثاني سنة 1957" إن الجزائر لن تلتزم بأية معاهدة أو عقود أو اتفاقيات عقدتها أو تعقدها فرنسا باسم الجزائر" وفي سنة 1958، اصدر وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة في نيويورك كتيبا تعرض فيه لمنشئات النفط ، وأكد عزم جبهة التحرير الوطني القضاء على اية استثمارات ترمي إلى استغلال ثروة الجزائر الوطنية بما فيها ثروة الصحراء الكبرى ،من دون موافقة الجزائر المستقلة، بالإضافة للإنذارات التي وجهها الزعماء الجزائريون إلى الشركات النفطية في الصحراء الجزائرية(43)

أيدت الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية من الاستثمارات الفرنسية في البلاد ، واتخذت سنة 1959قرارا يقضي بمقاطعة شركات النفط التي تعمل لصالح فرنسا في استغلال النفط الجزائري، لكن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ ، لانحسار التنازع على الصحراء الكبرى بين الجزائر وفرنسا ، بل هنالك دول اخرى لها مطامع في خيرات الصحراء الكبرى ، نتيجة لا غراء فرنسا للدول المحيطة بالصحراء الكبرى ، حتى لا تستحوذ الجزائر على ما في الصحراء من خيرات طبيعية(44) .

فالموقف التونسي من مشكلة الصحراء تتمثل في ان التونسيين يعتقدوا بإن فرنسا قد سلبت تونس بعض أراضيها وضمتها إلى الجزائر، وبالتالي فالتونسي حقا مشروعا في جزء من الصحراء، وكان موقف بورقيبة يخالف تماما موقف الجزائر الداعي إلى رفض البحث في وضع الصحراء الكبرى منفصلة عن الجزائر، فقد

صرح بعد زيارة لفرنسا انه لا يرى في وضع الصحراء المشكلة الكبرى التي يراها غيره ، بل يعتقد إن من الممكن تأخير البحث بها وان ما هو مهم هو التمهيد للمفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي، ولاشك إن فرنسا ستستغل هذه المطالب التي تنصب على اجزاء من الصحراء من جانب الدول الشقيقة والمجاورة.(45)

بالإضافة إلى الدول التي تحيط بالجزائر كان هناك الشركات النفطية التي قامت بأ استثمار أموالها في الكشف عن النفط في الصحراء الجزائرية، وكان إلى جانب الشركات الفرنسية شركات اخرى أمريكية وأوربية ، ومع إن رؤوس أموال هذه ومعظمها للشركات الامريكية ليست حكومية إلا ما ندر، فأن حكومات هذه الشركات ليس من المستغرب إن تتتبع هذه الحكومات سير الإحداث تابعيها(46)

دعمت السياسة الخارجية الامريكية ومنذ عام 1958. مبدأ ان القضية الجزائرية هي قضية فرنسية داخلية وعليها ان تحلها بنفسها ، ومهما يكن فانه عندما دخل جون كينيدي البيت الابيض . فان السياسة الخارجية الامريكية لم تكن مثل المتفرج وكان رأي كينيدي انه على الولايات المتحدة ان تجد حلا مع الحكومة الفرنسية لاحظ الباحثين ان هنالك فارق كبير بين أدارة الرئيس الامريكي السابق أيزنهاور والتي كانت تعمل من ان يظل الاتصال قائم مع الفرنسيين (47)

عملت ادارة كينيدي على ايجاد سياسة قائمة على التغيير والذي ساعد في الضغط على فرنسا في ايجاد حل للنزاع الفرنسي الجزائري ، وفعلا حصل لقاء في تونس بين مساعد كاتب الدولة للشؤن الخارجية الامريكي وليم مينون ومسؤولين من الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة اثنان من المسؤولين الجزائريين وهما سعد دحلب وأمحمد يزيد ووزير الخارجية التونسي الصادق المقدم والذي كان حاضرا . وقد ورد في الصحافة الفرنسية ان ذلك اللقاء " كان خطوة كبيرة نحو الاعتراف بالحكومة الجزائرية من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية (48)" .

أعرب مسؤولو الادارة الفرنسية عن تخوفهم من تقارير الصحافة حول اتصالات المسؤولين الجزائريين بالأمريكيين خلقت انطباعا من ان الولايات المتحدة الامريكية قد اعترفت بالحكومة المؤقتة كناطق رسمي للجزائريين بل ابعد من ذلك كحكومة جزائرية واصدر كاتب الدولة للشؤون الخارجية الامريكي دين راسك بيان جاء فيه "لا تغيير لأي نوع في السياسة الامريكية" ، تركت الولايات المتحدة الامريكية حل القضية الجزائرية لفرنسا ذلك استجابة لطلب ديكول . مما جعل فرنسا تشرع في اجراءاتها السياسية الخاصة تجاه القضية الجزائرية ان التغيير جاء بكل ما في الكلمة من معنى وكان ذلك في عام 1960.في حملته الرئاسية انتقد كينيدي وبصوت عال السياسة الفرنسية في الجزائر ، وبعد وصوله الى السلطة في عام 1961. زاد الضغط الامريكي على الحكومة الفرنسية مما ساهم في تدويل القضية الجزائرية الى حد كبير تبصر فرنسا الى الوضعية الحالية والى القرار بخروجها من المأزق الذي خلقته لنفسها والذي كان الطريق الوحيد للانسحاب من الجزائر (49) .

الخاتمة

يتضح لنا من خلال دراستنا لموضوع الدعم الامريكي لفرنسا اثناء الثورة الجزائرية ، بان اهتمام فرنسا بالمناطق الجنوبية من الجزائر وخاصة الصحراء الجزائرية كان ولايزال له تأثيرات كبيرة على مدار الاحداث في الجزائر ، فمسألة الصحراء الجزائرية لعبت دورا كبيرا في تحديد مستقبل كلا البلدين ومن خلا ل دراسة المخططات و المشاريع الفرنسية يتضح لنا ادراك السلطات الاستعمارية الفرنسية لأهمية الصحراء الجزائرية اقتصاديا ، فنجد المخططات الفرنسية قد تنوعت وشملت مجالات عديدة بهدف احكام قبضتها على هذه المنطقة ،فالصحراء الجزائرية كانت بالنسبة لفرنسا هي العالم الجديد والمكان الانسب لبناء إمبراطوريتها القوية، الان هذه الاراضي من ثروات معدنية وارض خصبة لفرنس لتجري عليها التجارب النووية او لاكتشافها للنفط والغاز بكثرة جعلها تتمسك بها وخاصة بعد الدعم الكبير الذي قدمته لها الولايات المتحدة وخاصة الدعم العسكري والمالي والذي جعلها تحكم سيطرتها عليها .

الهوامش

1. الفضيل الورتاني، الجزائر الثائرة ، بيروت ، 1963. ص ص، 154-1960.
2. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، الجزائر، 1994. ص ص ، 121-125.
3. احمد توفيق المدني، حياة كفاح ج1. ط2، الجزائر – 1988. ص، 98-103.
4. زهير احدادن: دعاية جبهة التحرير الوطني إثناء الثورة ،الجزائر – 1988.ص، 57-62.
5. سعد زغلول فؤاد، عشت مع ثوار الجزائر، بيروت – 1960.ص،121-125.
6. عبد الله شريط ، الثورة الجزائر في الصحافة الدولية، الجزائر – 1995 ص،168.
7. فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها" ليل الاستعمار"المغرب، د،ت. ص، 85- 90.
8. مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، قسنطينة - 1984.
9. شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة،ترجمة ، عيسى عصفور ،ط2، الجزائر - 1982.ص،245-250.
10. قدور ريان، "صوت الجزائر الحرة المكافحة"التسليح والمواصلات إثناء الثورة التحريرية 1956- 1962. الجزائر – 2001،ص،178- 183.
11. احمد حمدي، الثورة الجزائرية والاعلام، ط2،الجزائر – 1995. ص،177-181.
12. احمد منغور ، موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر -20 2007، ص،91 - 95.
13. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول ،
14. سيف الإسلام الزبير، صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي، الجزائر -1988. ص، 79- 84.
15. 15. يحيى بو عزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ج2، ط2، الجزائر – 1996. ص، 154-158.
16. إبراهيم العسكري، لمحات من سيرة الثورة الجزائرية ودور القاعدة الشرقية ، قسنطينة -1992. 77- 82.،
17. احسن بومالي ، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956. الجزائر -1984.ص، 124- 129.
18. احمد حمدي ، مؤتمر الصومام ومهام الإعمال الثوري، الجزائر -1988. ص، 121.
19. بلاسي احمد نبيل، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، القاهرة – 1990. ص، 164- 169.
20. عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، بيروت – 2005.ص، 78- 83.
21. عبد الجليل التميمي، مع أصول الثورة وتوظيف مبادئها، الجزائر – 1984. ص، 135.

22. عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، بيروت -1973.ص ص، 89-93.
23. عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ، الجزائر – 2004.ص، 98- 103.
24. مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية ، بيروت-1982.ص،112-117.
25. مسعود خرنان، القيم الفكرية والانسانية في الثورة التحررية(1954-1962،ص، 125.
26. محمد الصالح الجابري،التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس،بيروت-1990.ص ص 75- 79.
27. محمد زروال، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية ، الجزائر -1994. ص، 82-87.
28. الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830الى 1954.الجزائر -1985 ص ص :54- 60.
29. مصطفى طلاس وبسام العسلي ، المصدر السابق ص ص ، 117.
30. شارل روبير جيروم ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ترجمت عيسى عصفور ، ط1 بيروت- لبنان ص ص 135- 140.
31. الطيب العلوي ، المصدر السابق، ص ص 66-69.
32. جمال قنان ، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، الجزائر -1994 . ص ص ، 112 - 116.
33. عبد الله شريط ، محمد مبارك الميلي ، مختصر تاريخ الجزائر ، الجزائر -1984. ص 154 160.
34. جمال قنان ، المصدر السابق ، ص : 116119.
35. أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج3 ، ص 71-75.
36. الفضيل الورتا ني ، المصدر السابق ، ص: 91-95.
37. بوحفص مباركي ،المشروع الاستعماري الفرنسي ، كتاب الرواسي ، باتنة -1994. ص: 75- 79.
38. أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص: 150- 153.
39. احمد بن نعمان، مقاومة المجتمع الجزائري لسياسة فرنسا ، مجلة الثقافة ، العدد 52، اب 1979. ص : 58- 60.
40. عمار بو حوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية الاستقلال ، بيروت -1997. 205 208.
41. المصدر السابق ، ص: 211-215.
42. بوحفص مباركي ،المصدر السابق ، ص: 76 -78.
43. شارل روبير جيروم ، المصدر السابق ، ص: 164-149.
44. مسعود خرنان ، المصدر السابق ، ص: 150-155.
45. شارل روبير جيروم ، المصدر السابق ، ص: 177- 187.
46. عمار بوحوش ، المصدر السابق، ص : 189-194.
47. ابو القاسم سعدالله ، المصدر السابق . ص:179 -185.
48. شارل روبير جيروم ، المصدر السابق ،ص: 198-205.
49. عمار بوحوش ، المصدر السابق ، ص: 197-202.